http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2162) السنة الثامنة - الخميس (16) حزيران 2011

كتابة على الحيطان

الطبخة القادمة.. مفاجأة!

عامر القيسي

هناك رائحة لطبخة تطهى على نار أكثر من هادئة. الأجواء السياسية والاجتماعات السرية والعلنية والمحتملة وقراءة التصريحات كلها توحي بوجود متغير ما في خارطة التحالفات ومن ثم في المشهد السياسي برمته. الصفقة تقوم على أساس القطيعة الموجودة الآن والمعلنة بين حزب الدعوة وائتلاف العراقية أولا والانتقادات اللاذعة التي وجهها التيار الصدري لحكومة المالكي وان كانوا طرفا فيها ثانيا وذيول الغضب الاميركي غير المعلن من قرار الحكومة طرد أعضاء في وفد الكونغرس الاميركي باعتبارهم أشخاصا غير مرغوب فيهم ثالثا.

على المالكي وهو يتعرض إلى مجموعة كبيرة من الضغوط زادت حدتها، ما حدث يوم الجمعة في ساحة التحرير وما سبقها من اعتقال لناشطين في حركة الاحتجاجات وانقضاء فترة المئة يوم دون منجز ملموس أن يواجه تلك الضغوط، وقد اختار الاجتماعات العلنية لمجلس الوزراء لتقييم عمل الحكومة في الفترة السابقة، وهي العلنية التي كشفت المستور، وأول المستور، إن كل الوزراء الذين تكلموا لم ينبس أي منهم عن الفساد المالي والإداري وهو الوجه الثاني للإرهاب والمصيبة الكبرى التي تنهش مؤسسات الدولة وتمنع التقدم خطوة واحدة إلى الإمام، ما حدا بالمالكي إلى أن ينبه إلى هذه الخطوة ويعقد جلسة مخصصة للفساد في مؤسسات الأجهزة الأمنية!!

العراقية تهيئ لمفاجأة من العيار الثقيل، هكذا سربوا في أحاديث خاصة، وأنباء عن احتمال لقاء ثلاثي بين الصدر وطالباني وبارزاني في أربيل قريبا، فيما تهاتف كل من إياد علاوي وعادل عبد المهدي لبحث الأزمة السياسية والوضع الأمني حسب مكتب عبد المهدي وأضاف البيان "شدد الطرفان على مبدأ الشراكة الوطنية الحقيقية – لاحظ الحقيقية– في إدارة الدولة وصنع القرار". فضلا عن المطالبات المستمرة من العراقية لاستجواب المالكي في جلسة برلمانية وهو مبدأ يرفضه دولة القانون.

ويرى محللون سياسيون أن الأزمة بين علاوي والمالكي وصلت إلى مرحلة، حسب تعبيرهم، "كسر العظم للإسقاط السياسي" خصوصا وان الاجواء تشير الى فشل الوساطات إلى الآن في ترطيب الأجواء بين الطرفين.

أجواء الطبخة تبدو ملتبسة حتى الآن، والاحتمالات المتسربة ربما تكون بالونات اختبار لردود الأفعال المحتملة أيضا، لكن الملموس أن الجميع يتحدثون عن لملمة الأزمة وحصرها وسط قناعات أن هذه المحاولات لم ترتق إلى مستوى البحث في جذور الأزمة، وتحديدا بين العراقية ودولة القانون، وهما يبتعدان عن بعضهما في رؤيتهما لتطبيق بنود مبادرة بارزاني، حيث تعتقد العراقية أن دولة القانون لم تطبق أي بند من الاتفاق في حين تقول دولة القانون أنها طبقت ٩٠٪ من بنودها.

وبين الادعاءين تقوم المشاحنات السياسية بين الطرفين بمهمة المجال المغناطيسي لتحالفات جديدة، منها ما يعلن عنها تسويقا إعلاميا ومنها ما يزال في قدر الطبخة بانتظار الظروف المناسبة للإعلان. ما هو طعم الطبخة القادمة، من المبكر الحديث عنها خصوصا وان المشهد السياسي العراقي يعج بمفاجآت اللحظة الأخيرة.. لكن الأكيد أن هناك شيئا في الأفق السياسي عسى أن تكون لمصلحة المواطن مساحة فيه!

علاوي مصر على استجواب المالكي

نواب: مبادرات الحل تموت.. والصراع على السلطة دخل مرحلة كسر العظم

□ متابعة / المدى

بدت بوادر فشل محاولات حل الأزمة بين زعيم القائمة العراقية إياد علاوي ورئيس الوزراء نوري المالكي تظهر خلال الساعات الماضية اثر إصرار الجانبين على مواقفهما.

وبالرغم من دخول التحالف الكردستاني والتيار الصدري والمجلس الأعلى الإسلامي على خط التهدئة بين علاوي والمالكي، إلا أن هذه المحاولات فيما يبدو في طريقها للفشل.

ويرى نواب أن الأزمة بين علاوي والمالكي وصلت إلى مرحلة كسر العظم والإسقاط السياسي ولن تنجح المبادرات الجديدة التي ستطلق.

ويبدو أن علاوي مازال مصرا على استجواب رئيس الوزراء نوري المالكي بحسب ما ذكره مقربون منه فيما يطالب ائتلاف دولة القانون باستجواب علاوي على خلفية الصور التي نشرت له مع المتهم فراس الجبوري الذي اعترف بارتكابه مجزرة عرس الدجيل.

وتؤكد الناطقة باسم القائمة العراقية ميسون الدملوجي إن علاوي مازال مصرا على استجواب المالكي في البرلمان وانه يمتلك وثائق تخص عددا من ملفات الفساد الإداري والمالي.

وأضافت لوكالة "كل العراق" إن إجراءات الاستجواب ستأخذ سياقاتها إذ أن هناك ملفات موجودة لدينا وتحت اليد سيتم طرحها على المالكي في جلسة الاستجواب.

وأوضحت الدملوجي النائبة المقربة من علاوي أن "من الملفات التي ستطرح هو ملف تسليح الجيش العراقي وجاهزية القوات الأمنية ومساءلته عن الملف الأمني منذ توليه رئاسة الوزراء ولغاية الآن".

وأوضحت الدملوجي أن "هناك فسادا إداريا وماليا في هذه الملفات ويجب أن يتم استيضاح الأمور فيها".

وكان زعيم القائمة العراقية إياد علاوي قد هدد باستجواب رئيس الوزراء نوري المالكي في البرلمان بنفسه على خلفية قضايا فساد إداري ومالي بالإضافة إلى ما جرى من أحداث الجمعة الماضية في ساحة التحرير.

يذكر أن أجواء من التوتر تخيم على العلاقات بين الزعيمين اثر اتهامات شديدة اللهجة وجهها علاوي إلى المالكي ووصفه بالكذب والنفاق والوصول إلى الحكم عبر أجندات أجنبية.

بالمقابل فان دولة القانون الذي استغرب من دعوة علاوي هذه هدد بإمكانية استجواب علاوي على خلفية الصور التي عرضت له مع فراس الجبوري.

إذ دعا النائب علي الشلاه عن ائتلاف دولة القانون لجنة الأمن والدفاع إلى استدعاء علاوي والاستفسار منه عن علاقته بفراس الجبوري.

وأضاف أن على علاوي أن يوضح هذا الأمر أمام لجنة الأمن والدفاع النيابية.

وكانت بعض المواقع قد نشرت صورا تظهر زعيم القائمة العراقية إياد علاوي مع فراس الجبوري، كما خرجت تظاهرات الجمعة الماضية حملت هذه الصور التي مازالت معلقة في ساحة التحرير وسط بغداد.

بدوره قال عضو ائتلاف دولة القانون عدنان السراج إن قيادة دولة القانون اتخذت قرارا بعدم العودة لأي اتفاق مع علاوي.

وأشار إلى أن هذا القرار سينعكس على المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية إذ أن ائتلاف دولة القانون يرى أن علاوي لا يصلح لتولي مهمة إدارة هذا المجلس.

ويرفض عدد كبير من أعضاء القائمة العراقية التعليق على الأزمة بين علاوي والمالكي، وبيان موقفهم من استجواب المالكي، إذ أن اغلب النواب يرفضون التحدث بهذا الموضوع.

يذكر أن رئيس الجمهورية جلال طالباني يرغب بطرح مبادرة جديدة لحل الأزمة فيما دخل التيار الصدري على الخط من خلال طرح مبادرة جديدة وجمع الكتل السياسية في بغداد أو النجف لحلحلة الأمور.

إلا أن النائب عن تحالف الوسط سليم الجبوري قال إن "مبادرة أربيل لم تعد قادرة على حل الأزمة السياسية بين القائمة العراقية وائتلاف دولة القانون، داعيا إلى "إيجاد بدائل عنها للخروج من الأزمة التي تعصف في البلاد".

وقال الجبوري "إن الأزمة بين العراقية ودولة القانون وصلت إلى مرحلة كسر العظم والإسقاط السياسي بينهما ولم تعد مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني بالمجدية أو جهود بعض الأطراف السياسية التي تبذلها بهذا الاتجاه لأنها لا تعالج المشكلة من جذورها"

وأضاف "أن الخلاف السياسي الذي حصل بين اكبر كتلتين في مجلس النواب قد تجاوز كل الخطوط الحمر وان الاتهامات المتبادلة بينهما يدلل على فقدان الثقة وان الأزمة تسير بخط بياني منحدر خطير".

وبين "أن العملية السياسية برمتها تحتاج إلى مراجعة وان طبيعة الاتفاقات بين الكتل لم تكن مبينة على أسس واضحة وقد غلبت المصالح الشخصية والفئوية في النزاعات الدائرة بين العراقية ودولة القانون".

وأشار إلى "أن حكومة الأغلبية السياسية باتت هي الأقرب كحل بديل للازمة لان المرحلة الراهنة تحتاج إلى وجود كتل أكثر انسجاما وفق اتفاقات سياسية قادرة على تشكيل حكومة الأغلبية وبالمقابل تكون هناك حكومة معارضة. وكشف عن ميول تحالف الوسط إلى الانضمام لجبهة المعارضة في مجلس النواب. ويرغب عدد من النواب بان يكون هناك تدخل من قبل الزعامات السياسية المعتدلة لحل هذه الأزمة. اذ دعا النائب عن القائمة العراقية عثمان الجحيشي القوى الوطنية للتدخل في تقويض الأزمة الحاصلة بين رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس القائمة العراقية اياد علاوي لا سيما رئيس المجلس الأعلى الإسلامي عمار الحكيم.

صراع المالكي – علاوي هدد مبادرات الحل بالاجهاض... ارشيف

المراقبون يرون أن النظام المدني مهدد بالانقلابات

مصادر لـ(المدى): الأميركيون خائفون على أمن الخليج.. وسيبقون في العراق

□ خاص / المدى

في الوقت الذي نفت فيه الحكومة، في أكثر من مناسبة، نيتها تقديم طلب رسمي بإبقاء القوات الأمريكية في العراق بعد انتهاء عملها نهاية العام الحالي تنفيذا لبنود اتفاقية سحب القوات الأمريكية من العراق، ازدادت المخاوف من عدم جاهزية القوات الأمنية خاصة بعد اتساع ظاهرة الاغتيالات بالكواتم التي طالت عددا كبيرا من المسؤولين الحكوميين والقادة الأمنيين وموظفين ورجال أعمال. في حين أن معلومات شبه مؤكدة أفادت بان البقاء الامريكي مرهون بأمن دول الخليج وأكد المتحدث باسم التيار الصدري عبد الهادي الدراجي، أن مهمة المقاومة ستنتهي بعد الانسحاب الأميركي، كما أن سلطة القانون ستكون الوحيدة في العراق.

وكان النائب كمال الساعدي القيادي في ائتلاف دولة القانون قد طرح أربع صور لمستقبل الوجود الامريكي في العراق.

وبما أن الوضع في العراق اليوم لا يزال مضطرباً، ومن الصعوبة التكهن بالمستقبل نظرا للمشاكل السياسية التي يعانيها والوضع الأمني الآخذ في التدهور، وبما أن الولايات المتحدة تخوض حرباً لا نهاية لها في العراق، وهذا سيضعف من موقفها ومكانتها في المنطقة والعالم؛ فقد ظهرت نظريات جديدة وهي منقسمة بين مؤيد للانسحاب ومعارض له.

المحلل السياسي حقي الإبراهيمي قال لـ(المدى): تتعلق رغبة الإدارة الأمريكية بالبقاء في العراق من أجل الحفاظ على سمعتها الخاصة وعلى المصداقية الأمريكية، ويعتبر صناع السياسة الأمريكيون، أن الإصرار على عدم الانسحاب من العراق هو الطريق الوحيد لضمان مستوى عال من المصداقية للولايات المتحدة تجاه خصومها في المنطقة.

ويعلل الإبراهيمي بأن الانسحاب الأمريكي من العراق كما فعلت في فيتنام، أو السماح بهزيمة حلفائها كما حصل مع الشاه في إيران، سيرسل إشارات خاطئة إلى الإرهابيين والقوى المعادية لها أنها قادرة على مهاجمة المصالح الأمريكية.

وان استمرار التواجد العسكري الأمريكي في العراق ومواصلة تدخلاته في الصراع الدائر هناك لتفادي وقوع حرب أهلية.

ويرى أن انسحاب القوات الاميركية يؤدي إلى تشتت وانهيار الجيش العراقي في الحال، كما سيحدث ذلك بالتأكيد ولا يمكننا تحريض أو حث العراقيين على تحمل أعباء ومسؤولية حفظ الأمن قبل أن يكونوا مستعدين لذلك.

محللون ومراقبون يرون انه في حال لو انسحبت أمريكا من العراق فأن القيادة العراقية المدنية هدف من السهل جدا الإطاحة به، وبهذا يكون العراق عرضة مرة أخرى للعودة الى سنوات الانقلابات العسكرية التي وقعت في الستينيات. والعودة الى نظام ديكتاتوري جديد. فيما يعتبر انسحابهم انتصاراً عظيماً للقاعدة والإرهابيين. واندلاع حرب أهلية في العراق.

أما الداعون إلى الانسحاب يرون أن بناء إستراتيجية انسحاب أمريكي من العراق ستكون الخيار الأفضل من بين مجموعة خيارات مُرّة وغير مرضية، فبدلاً من أن يكون التأثير الأمريكي على العراق من خلال الوجود العسكري، يمكن للولايات المتحدة أن تتبنى إستراتيجية تأثير غير مباشرة، تدعم من خلالها البناء الاقتصادي والسياسي وتهدف إلى قيام علاقة حسنة مع الحكومة الجديدة، فالهدف سيكون إنشاء علاقات إستراتيجية مع النظام العراقي الجديد أقوى من العلاقة مع مصر ومشابهة للتحالف مع الأردن.

الداعون إلى انسحاب القوات الأمريكية من العراق يعللون ذلك إلى الهجمات المتواصلة على قوات التحالف وكذلك إلى استمرار موجة الإصابات وحصد الجنود الأمريكيين، إضافة إلى الخوف المتزايد من أن يتعرض جيشهم للهزيمة تحت ظل ضغط الاحتلال الذي طال أمده. من جانب آخر دعا رئيس الهيئة السياسية للتيار الصدري كرار الخفاجي، الشعب الامريكي الى ممارسة الضغط على حكومته لإجلاء قواتها من العراق. وقال في تصريح نقله بيان للهيئة تلقت (المدى) نسخة منه: "نؤكد أن العراق والمنطقة برمتها ستكون أفضل حالاً بعد جلاء قوات الاحتلال ونهاية تدخلها في شؤون بلداننا". ودعا الخفاجي الشعب الامريكي إلى "ممارسة الضغط على حكومة الولايات المتحدة الاميركية للاستعداد لجلاء قواتها من العراق". كما دعا دول العالم ذات المصالح الكبرى في الشرق الأوسط إلى "مراجعة سياستها في المنطقة واعتماد مبادئ احترام إرادة الشعوب".

وعبر عن ثقته بقدرة العراقيين على النهوض والتطور من دون الحاجة إلى أي وجود أجنبي على أرض العراق. بقدر ما يؤرق الوجود الأمريكي العراقيين ويضعهم في قلق دائم وشك مستمر بخصوص وحدة بلادهم ومستقبلها ودستورها والفساد المالي والإداري المستشري واختصاصات الأقاليم وثرواتها، والحقوق والحريات للأقليات والتكوينات العراقية وتعايشها وعلاقتها بالنظام السياسي واستعادة هيبة الدولة المؤسسة على فكرة المواطنة والمساواة، فإن الوجه الآخر من الوجود العسكري الامريكي أخذ هو الآخر يؤرق واشنطن على نحو شديد، بل يقلق عليها راحتها سواء لجنودها في العراق أو على صعيد السياسة الداخلية للحزبين الجمهوري والديمقراطي. في غضون ذلك أختلف برلمانيون في وجهات نظرهم بشأن الانسحاب الامريكي أو تمديد الاتفاقية الأمنية، فيما أشار غالبيتهم إلى عدم جاهزية القوات العراقية، وأن الانسحاب سيولد فراغا أمنيا. وكانت المدى قد عرضت في تقرير سابق ومفصل المخاوف من عودة المليشيات المسلحة إلى الظهور بعد الانسحاب الامريكي من العراق لعدم قدرة القوات الأمنية على مسك زمام الأمن بالكامل نظرا لأنها في معظمها مخترقة وبنيت على أساس حزبي لا مهني.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد دعا قادة الكتل السياسية للاجتماع بشأن اتخاذ قرار حول بقاء القوات الاميركية من عدمه.

عضو لجنة الأمن والدفاع اسكندر وتوت أكد أن الانسحاب الاميركي سيؤثر على العراق ويترك فراغا أمنيا.

وقال وتوت: "أن العراق لديه نقص في الجهد الفني الاستخباري وليس لدينا أجهزة متطورة"، مشيرا إلى أن التفاوت والأزمات بين الكتل السياسية ستترك فراغا امنياً بعد الانسحاب الاميركي. وأضاف أن الانسحاب الاميركي سيؤثر على العراق لان الأجهزة الأمنية غير قادرة على حماية الحدود والطرق السريعة التي تربط بغداد بالمحافظات.

الى ذلك كشف عضو دولة القانون جواد البزوني عن وجود مباحثات بين الكتل السياسية تجري خلف الكواليس للإبقاء على القوات الأمريكية.

وقال البزوني: "إن هناك مباحثات تجري خلف الكواليس بين الكتل السياسية للوصول إلى اتفاق بشأن تمديد الاتفاقية الأمنية أو الخروج"، مشيرا إلى أن "الكتل تتحرج من إبداء رأيها لذلك تحاول التملص من الحديث عن هذا الموضوع".

وأضاف أن هناك ضغوطاً أمريكية على الحكومة العراقية لضرورة تمديد بقائهم وهذه الضغوط ترتبط باتفاقات دولية كالبند السابع والكويت والوضع الأمني في المنطقة.

ورجح البزوني بقاء القوات الاميركية بسبب التضاربات بين الكتل السياسية والوضع الداخلي غير المستقر. وأشار إلى أن في حال اتفقت الكتل السياسية على تمديد الاتفاقية فأن التيار الصدري بالنتيجة سوف يوافق على بقاء هذه القوات.

من جانبه اعرب عضو لجنة الامن والدفاع والنائب عن شوان محمد طه عن خشيته من تداعيات الانسحاب الامريكي، مشيرا إلى أن الانسحاب سيترك فراغاً امنياً.

وقال طه: "أن الانسحاب الاميركي سيترك فراغاً أمنياً ونحن أمام تساؤل هل القوات العراقية قادرة على إملاء هذا الفراغ الأمني؟"، مشيرا إلى عدم جاهزية القوات في تسلم الملف الأمني. وأضاف أننا نخشى من تداعيات هذا الانسحاب واستغلال الجهات الإرهابية لهذا الانسحاب. وكان عضو لجنة الامن والدفاع والنائب عن التحالف الوطني قاسم الاعرجي قد أكد أن اغلب الكتل السياسية تريد بقاء القوات الاميركية بعد عام ٢٠١١، مشيرا إلى أن في حال تم التصويت سراً داخل البرلمان فانه التمديد سوف يمضي.

وطالب الأعرجي الحكومة والمعنيين بالملف الأمني تقديم تقييم حقيقي لجاهزية القوات الأمنية من عدمها إضافة إلى القرار السياسي بسبب أزمة الثقة بين الكتل السياسية والتنافس فيما بينهم واستخدام هذا الموضوع ذريعة للنيل من الحكومة وإسقاطها، مشيرا إلى أن رئيس الوزراء لا يستطيع تحمل القرار بمفرده وإنما يكون قرارا جماعياً ومن جميع الكتل السياسية.

توقعات بلجوء الامريكيين الى قاعدة في الخليج لحماية العراق... ارشيف